مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية
The Observer Journal for Social Studies Sciences
المجلد: (1)
العدد: (2)
أفريل 2021

المواطنة والعمل التطوعي... نحو تحقيق تنمية مستدامة

Citizenship and volunteer work ... towards achieving sustainable development

محمد أمين شياب [1] *

[1] جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي chiebmohamedamine@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/03/01	2021/03/10	2021/04/15

- الملخص:

إن عالم اليوم بقضاياه المتعددة سواء كانت تكنولوجية، اجتماعية، وثقافية أنتج مشاكل جدية، ولدت الحاجة إلى وضع وخلق علاقات متوازنة ومستقرة بين الإنسان وبيئته، فالإنسان ابن بيئته يؤثر ويتأثر بها، ويقف عليها نجاحه وفشله وكذا نوعية العلاقات المؤسسة بينه وبين محيطه. إذا موضوع التنمية بمعطياته التقليدية - إن صح التعبير - لم يستطع تقديم حلول كافية للمشاكل المتعددة التي تمس الحياة الإنسانية بأبعادها المختلفة، ونتيجة الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية ظهرت أطرا معرفية وواقعية جديدة ذات مضامين بيئية في سياق اجتماعي مدني ليظهر العمل التطوعي كداعم أساسي للتنمية المستدامة ومحفز للقيم التشاركية الحقيقية بين الفاعلين الاجتماعيين فالعمل التطوعي كنشاط مدني إنساني عالمي يعطي حركية ومرونة وشمولية لمفاهيم مزدحمة ومعقدة مثل التنمية المستدامة، ونحن وفق هذا الطرح سنحاول عرض تأسيس نظري يبحث في العلاقة بين مخرجات المواطنة الصالحة ممثلة في العمل التطوعي وآليات تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، العمل التطوعي، التنمية المستدامة.

Abstract :

The world of today, with its multiple issues, whether technological, social, and cultural, has produced serious problems, and the need to create and create balanced and stable relationships between man and

*- المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الايميل: chiebmohamedamine@yahoo.fr

his environment is born, Man is the son of his environment that affects and is affected by it, on which his success and failure, as well as the quality of the established relationships between him and his surroundings, stand on it. If the development issue with its traditional data - so to speak - was unable to provide adequate solutions to the multiple problems that affect human life in its various dimensions, and as a result of the increased interest in environmental issues, new knowledge and realistic frameworks with environmental implications appeared in a civil, social context to show volunteer work as a basic support for sustainable development and a catalyst for values, The real partnership between social actors, as volunteer work as a global civic activity gives mobility, flexibility and comprehensiveness to crowded and complex concepts such as sustainable development, and according to this proposition we will try to present a theoretical foundation that examines the relationship between the outcomes of good citizenship represented by volunteer work and mechanisms to achieve sustainable development.
Key words: Citizenship, volunteering, sustainable development.

1- مقدمة :

لقد تحول العالم في مطلع القرن الحالي إلى قرية صغيرة وطرأت عليه جملة من التحولات والتطورات المتسارعة، أثرت بشكل كبير على البناء الاجتماعي وتركيبته كما خلقت تحديات جديدة مست جميع مناحي الحياة، فغيبت الحدود واندمجت الثقافات وتحولنا من الفردي إلى العالمي، ضمن معايير واحدة ومشتركة، إذا هذه المفاهيم الجديدة التي فرضتها العولمة، واعتمادها ضمن مفهوم أو سياق العالم الموحد اقتصاديا وسياسيا وحتى اجتماعيا.

انطلاقا من هذا الطرح بدأت تظهر أو تطرح قضايا فكرية جديدة في ظل وضع علمي أصبحت فيه المجتمعات المحلية بخصوصياتها الثقافية والدينية مهددة بشكل جاد داخل ابنيتها الاجتماعية، لدى نجد اليوم تفعيل مفاهيم مثل المواطنة، والمواطنة الصالحة ومحاولة الفصل بين المواطنة المحلية والعالمية، فكلها محاولات تهدف لخلق خصوصية محلية للمجتمعات في ظل عالم تغيب فيه الحدود باستمرار.

وتعوذ جذور المواطنة تاريخيا إلى الحضارة الاغريقية، لتغيب وتعود مجددا مع عصر الأنوار والنهضة الأوربية وما ميز هذه المرحلة من نهضة كبيرة ذات أبعاد إنسانية

بمفاهيم جديدة تتمحور حول الانسان باعتباره صانع للقرار والمتحكم في قدره بعيدا عن سلطة الكنيسة، لتأتي الثورة الفرنسية وتدخل مفهوم المواطنة بإعلان مبادئ حقوق الانسان، إذ تحولت المواطنة من مجرد أفراد خاضعين لقوانين الحكم، إلى أفراد فاعلين ومساهمين في القوانين والقرارات السياسية، فالمواطنة بهذا الشكل أخذت دورا جديدا في المجتمع، والتنمية المجتمعية لدى نجد الكثير من الدراسات تتحدث عن دور المواطنة الصالحة في التنمية، والتنمية المستدامة على الخصوص فعالم اليوم تجاوز منطق الزمان والمكان واعتمد نظرة استشرافية يمكن من خلالها المحافظة على الإمكانات والموارد لشباب المستقبل، وضمن هذا المنظور يظهر العمل التطوعي كشكل مميز للمواطنة، والتي تغيب فيه المصالح المالية وتفعل فيه القيم الأخلاقية والانسانية.

ونحن ضمن هذه الورقية البحثية سنحاول التعرض لهذا الموضوع بالنقاش وهذا ضمن المحاور التالية:

- ✓ أولا : المواطنة، مناقشة مفاهيمية .
- ✓ ثانيا : العمل التطوعي، الماهية والأبعاد.
- ✓ ثالثا : التنمية المستدامة، ماهيتها وعناصرها.
- ✓ رابعا: المواطنة والعمل التطوعي... نحو تحقيق التنمية المستدامة.

أولا : المواطنة: مناقشة مفاهيمية :

1- مفهوم المواطنة:

تعني صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، فالفرد يعرف حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه، وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبوا لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات (بدوي، 1982).

أما دائرة المعارف البريطانية فتشير إلى أن مصطلح المواطنة يعبر عن علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمن تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة (كاظم، 2009، ص.265).

وفي تعريف آخر للمواطنة:" هي صفة المواطن التي تتحدد حقوقه وواجباته الوطنية من خلال انتمائه لوطن ما" (جنادي، 2007، ص.183).

إذا المواطنة وفق ما تقدم من تعاريف تعني الانتماء والانتساب لوطن ما في إطار حدود جغرافية معينة تحكمها قوانين تحدد من خلالها الحقوق والواجبات التي تكفل قيام علاقة تبادلية بين الفرد والدولة في جو من العدالة والمساواة والحرية والمنفعة المشتركة.

2- **خصائص المواطنة:** تختلف خصائص المواطنة تبعا لاختلاف المجتمع والأفراد والقوانين التي تحكم هذا المجتمع إلا أنه لا يمنع من وجود خصائص مشتركة نجملها في:

- خصائص معرفية: وتشمل الوعي بحقوق الإنسان وواجباته والقوانين التي تحكم المجتمع ومؤسساته ومشكلاته والموقع الجغرافي للدولة التي ينتمي إليها.

- خصائص مهارية: وتشمل الخصائص الإبداعية للفرد وأساليب المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية، واتباع قواعد السلوك الصحيح مع مراعاة حقوق الآخرين

- خصائص وجدانية: وتشمل تقدير القيم السياسية مثل الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة (رحاب، 2014، ص.85).

3- قيم المواطنة: إن للمواطنة قيم تعبر عن مدى ممارستها بشكل صحيح وسليم داخل المجتمع الواحد وهي:

أ- المواطنة مساواة: تؤسس المواطنة لمفهوم الحقوق والواجبات، انطلاقا من روح الانتماء والمشاركة القائمة على العدل والمساواة ضمن منظومة قانونية سيادية، فالفرد تكون له حقوق وواجبات سياسية واجتماعية واقتصادية قائمة على العدل والمساواة "لأن الوطن هو المنبثق الأول لما يسمى بالحقوق والواجبات، وهو لا يزال مدار الاجتماع والسياسة وحولها تدور الحقوق والواجبات" (الركابي وسلطان، 1996، ص.77).

وتظهر في الحق في التعليم والعمل والجنسية والمعاملة المتساوية امام القضاء، فللمواطن الحق في مقاضاة الموظفين في الدولة، وإذا نظرنا الى الدستور الجزائري نجده أقر بأن المواطنين سواسية امام القانون، وعلى المؤسسات ضمان مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات.

ب- المواطنة حرية:

تعد الحرية مفهوم محوري لتحقيق المواطنة فلا بد أن تكون الحرية مضبوطة بقوانين على اساس ممارستها بشكل ديمقراطي واعي يضع في الحسبان التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تطرأ على الساحة الاجتماعية، وهذه الحرية تكون في المعتقد والتنقل

داخل الدولة وحق المناقشة مع الاخرين والاحتجاج ضد الحكومة، شرط أن يكون موضوعي، ونجد المواد من 36 الى39-41-42-44 في الدستور تشير الى ذلك.

ج- المواطنة وحدة وانتماء:

هذا يعني الانتماء الى الوطن والتمسك بوحدته، لأن المواطنة حالة وطنية ووطنية مؤسسة على التراكمات السوسيوثقافية، وتعني الانتماء للأرض والتاريخ والحوار البناء بين افراد الوطن الواحد، فهي حالة تفاعلية تجتمع على وحدة وطنية.

د- المواطنة حواروومشاركة:

إذا كانت المواطنة تؤسس على ما سبق من القيم، فهي كذلك حوار واعي وموضوعي بين افراد الوطن الواحد انطلاقا من الاحترام المتبادل،" وتضمن الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين لتغيير سياستها أو برامجها أو بعض قرارتها، وممارسة كل اشكال الاحتجاج السلمي... كما ينظمها القانون والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، والتأسيس أو الاشتراك في الاحزاب السياسية والجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تهمل لخدمة المجتمع" (حميدشة وعلي زوي، 2010).

هـ- المواطنة مسؤولية:

هنا يكون واجب خدمة الوطن واحترام القانون ودفع الضرائب، وعدم خيانة القانون بالتستر على جرائم الدولة واحترام الرموز والثوابت الوطنية.

و- المواطنة همة عالية وقيمة أخلاقية:

مما سبق تكون المواطنة قيمة اخلاقية راقية فهي تمثل روح التعاليم الاسلامية، ففقدان الحرية أو المساواة، يعني انتشار الظلم وكل معاني الشر والاساءة،" فالمواطنة انتماء عقلي موضوعي واصيل لقيم الحق والخير، وكلما ارتفع المواطن في درجة المسؤولية وجب عليه أن يكون قدوة، وعن قناعة، وعليه أن يعيش حس المواطنة بحالة وجدانية عالية لكي يكون قادرا على تحمل المسؤولية، وبذل العطاء والتضحية، لأن المواطن في الاصل متشبث بالقيم السامية ومشحون بحب الوطن".

ثانيا: العمل التطوعي، الماهية والأبعاد

1- مفهوم العمل التطوعي:

العمل التطوعي كعمل إنساني ظهر مع بداية الوجود الإنساني وهو عبارة عن مجموعة الجهود الإنسانية المبذولة من قبل الأفراد سواء بصفة فردية أو جماعية، تدفعه الرغبة الفردية والطوعية للفاعلين الاجتماعيين سواء كان هذا الدافع أو الرغبة شعوريا

أولا شعوريا، كما يختلف من مجتمع لآخر من حيث حجمه ونوعه ودوافعه، أيضا بحسب الظروف الطبيعية والاستثنائية التي يمر بها أي مجتمع، ومن جملة التعاريف المقدمة للعمل التطوعي نقدم: العمل التطوعي هو عمل غير ربحي، لا يقدم نظير أجر معلوم وهو عمل غير وظفي يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين من جيرانهم أو المجتمعات البشرية بصفة مطلقة.

والعمل التطوعي أيضا هو الجهد القائم على مهارة وخبرة معينة والذي يبدل عن رغبة واختيار بغرض أداء واجب اجتماعي وبدون توقع جزاء مالي (أبو بكر، 1985، ص.495).

ويعرف أيضا بأنه العمل الذي يقوم به الأفراد والجماعات، ويسعى إلى حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية دون تور عائد مادي (الشهراني، 2006، ص.12).

2- أهمية العمل التطوعي:

يمس العمل التطوعي جميع مناحي الحياة، لذا تكبر أهميته وتتعاظم في ظل مد ولي مادي تتضاءل به شيئا فشيئا العوامل الأخلاقية والإنسانية وتكمن أهمية العمل التطوعي في:

- **الجانب المادي أو الاقتصادي:** إذ يساهم في توفير الكثير من المبالغ المالية التي تصرف لبعض الخدمات التي يحتاجها المجتمع وتبرز هذه الأهمية أكثير مع صعوبة استحداث وخلق وظائف جديدة في أجهزة الدولة نتيجة ظروف استثنائية قد تعاني منها أي دولة.
- **الجانب الأمني والاجتماعي:** يعمل العمل التطوعي على غرس روح العطاء والانتماء في نفوس الأفراد المتطوعين، كما يعزز الشعور المشترك والمصير الواحد بين الأفراد.
- **الجانب الديني:** يحمل الدين جملة من المعايير الأخلاقية والإنسانية البعيدة عن المعايير المادية لدى يعتبر أكبر دافع للممارسة التطوعية، بغض النظر عن ديانات الأفراد وانتماءاتهم الطائفية (المالكي، 2009، ص.44).

3- أهداف العمل التطوعي :

- خلق بيئة اجتماعية مشتركة ودعم الأفراد فيما بينهم .
- دعم الطاقات البشرية وتوجيهها نحو العمل الاجتماعي الايجابي
- العمل على رفاهية المجتمع بتقديم خدمات بديلة وبوسائل أقل تكلفة وأكثر إنسانية محاولة تحقيق مبدأ الكفاية الاجتماعية وتقديم خدمات اجتماعية مجانية وتعميم مبدأ الفرص المتساوية.

رابعا: التنمية المستدامة، ماهيتها وعناصرها

1- تعريف التنمية المستدامة: لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة وتنوعت إذ وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة، ولكن الأساس الفعلي لهذا يستند إلى تقرير مستقبلنا المشترك الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتلاند عام 1987 وبداية التفكير والحديث الجاد حول مستقبل الأرض في ظل التغيرات التكنولوجية والبيئية السريعة.

إذ يعرفها البنك الدولي بأنها التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحال دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلة على تحقيق أهدافها بما يسمح لتوفير فرص أفضل المتاحة لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة تعتبر حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل (بزيو 2015، ص.42).

وتعرف أيضا بأنها: "عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية، بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة" (خبابة وبوقرة، 2009، ص.349).

إن التنمية المستدامة وفق هذين التعريفين وغيرهما تركز على السلوك المشترك بين الفاعلين الاجتماعي من أجل خلق مصادر جديدة للثروة والحفاظ على الموارد المتاحة للأجيال المستقبلة، ودعم فكرة التعاون والعدل والمساواة المجتمعية، وإجراء تحول في دور الدولة من دور الحماية إلى رعاية المواطن من طرف الدولة وتحقيق الرفاهية، بطرق ممكنة ولا تحرم أجيال المستقبل منها.

2- عناصر التنمية المستدامة: تعد التنمية المستدامة في الإطار العام لممارسة سلوك المواطنة، وهي تعتمد بشكل واضح على الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة وفيما يلي توضيح لذلك:

- **البعد الاقتصادي:** يعتمد البعد الاقتصادي على السياسة التنموية المستدامة على خلق وإنتاج سلع وخدمات تقدم وتحقق رفاهية اقتصادية مستمرة دون المساس بالنظام ويتحقق ذلك عن طريق خلق سياسات إنتاجية تعتمد على صناعة وإتباع أساليب استهلاكية يحافظ على الموارد الطبيعية وتقلل من سقف المخاطر العائدة على الممارسات الاقتصادية، إذا البعد الاقتصادي وفق هذا المنظور يطلب إيقاف تبذير الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية من التفاوت في المداخيل والثروة، فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية.

- **البعد البيئي:** يعتمد هذا البعد على رؤية استشرافية مستقبلية للموارد البيئية ضرورة خلق قاعدة مرجعية وثابتة للموارد الطبيعية وتضمن أيضا حماية للتنوع البيئي، والمحافظة على النظام البيئي ووضع حدود بيئية أي وضع حدود بين الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج غير الأخلاقية. والبعد التكنولوجي المرتبط أساسا بالممارسات الاقتصادية ذات التأثير البيئي، وذلك باستخدام تكنولوجيا نظيفة وصديقة للبيئة في المرافق الصناعية والخدمية.

- **البعد الاجتماعي:** تتميز التنمية المستدامة وفق هذا البعد على اعتبار التنمية المستدامة وسيلة لتحقيق الاستقرار والتعاون الاجتماعي، وضرورة إنصاف الأجيال المقبلة وضمان حصولهم على مستوى مضمون ومقبول من الخدمات الاجتماعية ودعمها (وردم، 2003، ص.189).

خامسا: المواطنة والعمل التطوعي

تؤكد المجتمعات الإنسانية على مر التاريخ منذ بدايته، وبمختلف حضاراتها وأنظمتها وتوجهات شعوبها الدينية والفكرية على وجود تلك الإرادة الكامنة في مد يد العون للآخرين والمساهمة في تحقيق مستوى معيشي أفضل طالما توافرت الدوافع الإنسانية أو الدينية وما هذه الصورة إلا تمثيلاً لمفهوم التطوع، ومع التحولات التي عاشها المجتمع الإنساني وتنوع الأحداث التي مرت به ظهرت احتياجات إنسانية حديثة ومتطورة ولم يعد بمقدور المبادرات التلقائية التطوعية الوفاء بتلك الاحتياجات وتلبيتها ومن هنا ظهرت الحاجة لخطط تنموية فاعلة ومتطورة من شأنها مواكبة التغيرات وتلبية الاحتياجات، وكان لابد من تكاتف القدرات والجهود وتنظيم تلك الإسهامات التطوعية للتصدي للمتغيرات والحفاظ على المجتمعات.

فمنذ قديم الزمان، كان الفرد يقوم بعملية التطبيع الاجتماعي من خلال القيم الاجتماعية التي يؤمن بها، وهي ما يطلق عليها اليوم بتربية المواطنة، والتي تهدف إلى إعداد فرد ليكون مواطنا صالحا، من اجل بقاء المجتمع واستقراره والاحتفاظ بهويته، بما تتضمنه من ثقافة، وعادات، وتقاليد، ونظم مؤسسية وحياتية، حيث كلما كانت المواطنة سليمة يتجه المجتمع نحو التقدم والازدهار والاستقرار، وكلما كانت تسير في الاتجاه الأضعف بين الأفراد والمجتمع أضحى كيانا هشا تزعزعه نوائب الدهر، وتطغى المصالح الضيقة للأفراد على حساب المصلحة العامة، وتنتشر صورة الرداءة بعمق مما تتيح التطرف بشتى اطيافه، من هنا تبرز أهمية المواطنة وتربيتها، من أجل الحفاظ على الهوية

الخاصة بكل مجتمع، في مجابهة أقصى التحديات التي من شأنها الفتك بكيانه وتماسكه، إذ لا معنى أن تعد مهندسا أو طبيبا بكفاءات أكاديمية وتخصصية دونما بناء شخصية المواطن الذي يقوم بدوره الاجتماعي يمتد الى ابعد من حدود مهنته.

تعتبر المُواطَنَة بمفهومها الواسع الصلة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، ويرتبط بها جغرافياً وتاريخياً وثقافياً، ويُعَدّ ازدياد الشعور بالمُواطَنَة من التوجّهات المدنية الأساسية التي من أهمّ مؤشّراتها الموقف من احترام القانون والنظام العامّ، والموقف من ضمان الحرّيات الفردية واحترام حقوق الإنسان، والتسامح وقبول الآخر، وحرّية التعبير وغيرها من المؤشّرات التي تمثّل القيَم الأساسية للمواطَنة مهما اختلفت المنطلقات الفكرية والفلسفية لهذا المجتمع أو ذاك.

فالعمل التطوعي باعتباره نشاط اجتماعي حضاري يتضمن ممارسة سلوك إيجابي، أو بذل جهد أو مال أو وقت أو خبرة أو فكرة في مساعدة الناس وإسعادهم من دون انتظار عائد مالي أو ربح خاص، وهو ينبع من فطرة الفرد وحاجات المجتمعات، ويعدُّ ضرورة أخلاقية واجتماعية، لكونه يرتبط بالحياة ارتباطاً مباشراً، وله دور مهم في الارتقاء بالمجتمعات، وتحقيق نهضة الدول، وهو مقياس للنضج الحضاري، ومرآة يعكس جمال الشيم ورقي القيم التي يتحلى بها الأفراد، ويعكس جوهر الإنسان بعطائه وإنجازاته وروحه المفعمة بحب الخير ونفع الناس الأفراد.

ففكرة التنمية المستدامة من وجهة نظر اجتماعية، تندرج تحت ما يعرف بالبعد الإنساني، الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، ولعملية التطوير في الاختيار السياسي؛ الذي يركز على تخفيف الفقر والبطالة، وتوسيع العدالة الاجتماعية بين أجيال الحاضر، وبينهم وبين أجيال المستقبل، هذا البعد الذي يرتكز على المكونات البشرية والعلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، وما تنسهم به من جهود تعاونية أو يطرحه من احتياجات وضغوطات على النظم الاقتصادية والسياسية والأمنية، أو ما تحدثه من إشكاليات تحتاج لتوسيع نطاق قدرات الإنسان وتوظيفها أفضل توظيف في جميع الميادين، الأمر الذي يتطلب من المجتمع إيجاد استراتيجيات لها ضمن هذه العناصر والمرتكزات مثل:

المواطنة كفلسفة ومفهوم ذي قيمة وبعد اجتماعي، تُجسد في بعدها الوطني مسئولية الانتماء المعززة بالمبادرات الفردية والجماعية في دعم المشاريع الوطنية بمختلف وظائفها وأهدافها، وتعضيد قدرات حصيلة منجزاتها التنموية والاجتماعية وتمثل مؤشراً

يحدد مستوى جاهزية ووعي الفرد والمجتمع بضرورة المساهمة المسئولة والمتفاعلة مع الحدث الوطني بمختلف تجلياته، وهي بذلك تمثل وسيلة تفاعلية في إستراتيجية بناء المبادئ والمسئوليات والالتزامات الموجهة لبناء السلوك البشري وإنجاز أهداف التنمية المستدامة.

والمواطنة كمفهوم تتمثل في مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمبادئ والاتجاهات الإنسانية، التي تعزّز واقع الحقوق البيئية للجماعات البشرية في المناطق المختلفة من العالم، وتدعم قدرات وجود مقومات السلوك الأخلاقي والمسئولية الذاتية للفرد والمجتمع في تجسيد واقع الممارسات البشرية السليمة في العلاقة مع النظم البيئية ومكوناتها الأساسية، والتي يمكن أن تسهم في إيجاد وتأسيس قاعدة واعية قادرة على المساهمة الفعلية في الدفع باتجاه إقامة نظام عالمي أكثر عدلاً ومسئوليةً في الدفاع عن المصالح العليا للإنسانية، والحفاظ على سلامة كوكب الأرض وتأمين سبل العيش الكريم للجماعات البشرية وتحقيق الأمن البيئي للإنسانية.

وترتكز المواطنة على جملة من القيم والعادات والتقاليد والموروث الشعبي للإنسانية، فيما يخص تنظيم العلاقة مع النظم البيئية ومقوماتها الأساسية، وكذلك القرارات والقواعد والأنظمة المعنية بحماية البيئة وتنميتها وتحقيق مبادئ التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، إلى جانب الحصيلة المعرفية والعلمية للإنسانية في الحقول المختلفة لنشاطات المجتمعات البشرية، وتتمثل منطلقاتها المباشرة في الدفاع عن المصالح الإنسانية وضرورات وجود مناخ بيئي ملائم تتوافر فيه مقومات وشروط الحياة الآمنة والعيش الكريم الخالي من المخاطر، والتأكيد على المصالح الوطنية العليا في السيادة وحقوق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين والأجيال المقبلة في الانتفاع من موارد وخيرات بيئات بلدانها الطبيعية.

وللمواطنة أهدافها التي تحدّد نهجها الفكري المؤسس والمبني على أسس المنهج الواقعي لمفهوم المصلحة الإنسانية ويمكن حصرها في تنمية الوعي والثقافة البيئية وتعميق السلوك الأخلاقي والمسئولية الذاتية للفرد والمجتمع في تفعيل السلوك البيئي الرشيد والعلاقة السليمة مع النظم البيئية، وترشيد عمليات الاستفادة من مواردها الطبيعية، وعقلنة القرار السياسي البيئي فيما يخص التخطيط الاستراتيجي في المجالات التنموية والاقتصادية، والصناعية والمشروعات الحضرية؛ وتعزيز واقع الشفافية البيئية وديمقراطية القرار البيئي؛ والمشاركة الاجتماعية في صناعة القرار البيئي، وإقرار حقوق

المجتمعات المحلية البيئية وتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية في الاستفادة من الموارد والخيرات البيئية؛ والتأكيد على أن حماية البيئة مسئولية مشتركة، وأن الحفاظ على الموارد الطبيعية وصون سلامة كوكب الأرض ضرورة موضوعية ينبغي توافرها من أجل البقاء وتعميق اتجاهات العمل الهادف لوضع القواعد والأنظمة القانونية على المستويين الوطني والدولي، الكفيلة باستبعاد المخاطر التي تتسبب في إحداث الخلل العميق في توازن البيئة العالمية وتشكيل بؤر الخطر التي تهدد وجود وبقاء التجمعات البشرية، وإيجاد حركة بيئية فاعلة على المستوى الوطني والعالمي قادرة على تشكيل قوة ضغط حقيقية لردع مختلف أشكال النشاطات والسياسات والتجاوزات التي تسهم في وجود حالات التدهور والتدمير البيئي، وانتهاك حقوق الإنسان البيئية ومصادرة حقوق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في الاستفادة من الموارد البيئية لبلدانهم.

وينبغي القول إن ما جرى تحديده من أهداف تبقى قوالب جامدة وغير مجدية إن لم يكن هناك مناهج وطرق فاعلة لترسيخ مفاهيم وأسس المواطنة والعمل التطوعي، ومن أهم الآليات والوسائل الواجب توافرها وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية والدولية في المجالات التعليمية والتربوية والتوعوية والإعلامية المعنية بتنمية الوعي وبناء القدرات والثقافة البيئية، وتعضيد مقومات القرار السياسي البيئي الحكيم على المستوى الوطني والدولي الذي يضع في اعتباراته مصالح وحقوق المجتمعات المحلية البيئية وتجسيد نهج العمل لترسيخ مبادئ الأمن البيئي للإنسانية، إلى جانب الخطط الخاصة التي تهدف إلى تحقيق المبدأ الديمقراطي والمشاركة الاجتماعية في صناعة القرارات المصيرية على المستوى الوطني والدولي التي تسهم في إقرار المبادئ والقواعد القانونية والحقوق الإنسانية في الاستفادة العادلة من الموارد البيئية والعيش في بيئة خالية من المخاطر تتوافر فيها شروط ومقومات الحياة الكريمة.

إن تحقيق ذلك مرتبط بوجود الوسائل العملية والمتمثلة في ضرورة وجود الحركة البيئية الفاعلة في مواجهة سياسات همجية الحضارة وسياسات التدمير البيئي، ووجود الشراكة الواعية والتعاون الدولي الموجّه في أهدافه لتشخيص وإيجاد قواعد نظام دولي ديمقراطي وعادل في حل المشكلات الدولية، يعترف بشكل فعلي بتنوع الثقافات وتعدد الحضارات ويجسّد المنهج الواقعي في التعاطي مع حقوق مختلف الجماعات البشرية في السيادة على مصادر ثرواتها البيئية، وكذلك وجود المؤسسات البرلمانية التي تدعم الخطط والجهود الاجتماعية في إقرار الحقوق البيئية وجعلها واقعاً ملموساً في سياسات الدول، إلى

جانب وجود المؤسسات والإدارات البيئية والرقابية التي ترتكز في عملها على القواعد والأنظمة والمقاييس والمعايير البيئية المنهجية والعملية وتسهم في تجسيد الحقوق البيئية للمجتمعات البيئية بشكل عملي وملموس.

خاتمة:

حقيقة يواجه عالم اليوم تحديات جدية ومخيفة تتعاظم وتكبر بكبر حجم التحديات التي تواجهها وتعقد البيئة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، لكن على البشر الالتزام دائما بالمعايير والقيم الأخلاقية والإنسانية ودعم المفاهيم ذات البعد الإنساني كالمواطنة والعمل التطوعي وكأبعاد في هذه الورقة البحثية حيث، أكدت الدراسات على ارتباط كل مشروع اقتصادي أو سياسي وطني كان أو عالمي بالمعايير والمفاهيم الإنسانية فعليها يتوقف النجاح والفشل.

فمن خلال تعرضنا للعمل التطوعي من خلال توعية الأفراد والجماعات؛ وتنميتهم بزيادة المعارف والمهارات من خلال التعليم والتربية البيئية التي تهدف إلى وضع نظام جديد للقيم، وإيضاح القيم السائدة إيضاحا منهجيا في مختلف مراحل العملية التربوية كافة، بإعداد الإنسان الإعداد البيئي الصحيح الذي يجعله قادرا على المحافظة على البيئة، التي تقوده إلى اكتساب قوة الإرادة اللازمة، لإنقاذ ما يراه مناسبا من البيئة، وكيفية التعامل معها ومع مختلف أنماط الاستهلاك وأشكال الحياة (لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف - الاجتماعية) تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية داخل الخدمات الطبية وتقليل استيراد الأدوية والاعتماد على الذات وتطوير مستوى الخدمات التعليمية في جميع المناطق لا سيما الريفية وتحقيق قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

المراجع:

أبوبكر، حسنين سيد (1985). طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، القاهرة، المكتبة الأنجلومصرية.

بدوي، أحمد زكي (1982). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.

بزيو، عبد الله (2015). دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد بسكرة.

ثائر رحيم كاظم : العولمة والمواطنة والهوية بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات، مجلة القادسية، العدد 1، المجلد 8، 2009.

جنادي، لمياء (2007). التصورات الاجتماعية للمواطنة عند أساتذة التعليم المتوسط، سلسلة الدراسات الاجتماعية، كتاب قضايا ومشكلات المجتمع في عالم متغير، الجزائر، دار الهدى.

حميدشة، نبيل وعلي زوي، نبيل (2010). دور قيم المواطنة في تنمية علاقه الفرد بالدولة، مجلة المعيار، الجزء 2 العدد 21، ص ص382-383.

خبابة، عبد الله وبوقرة، رابح (2009). الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، جامعة الجزائر، الإسكندرية.

رحاب، حجيلة (2014). مفهوم المواطنة في حقل العلوم الاجتماعية، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 4.

الركابي، جميل وسلطان، جميل (1996). الأعمال الكاملة عبد الحميد الزهراوي، دمشق – سوريا، وزارة الثقافة السورية.

الشهراني، معلوي بن عبد الله (2006). العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

المالكي، سمر بنت محمد بن عزم الله (2009). مدى إدراك طالبات الدراسات العليا بجامعة أم القرى لمجالات العمل التطوعي للمرأة في المجتمع السعودي، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية.

وردم، باثر محمد علي (2003). العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأردن، الهلية للنشر والتوزيع